الأمم المتحدة

A/67/440/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
26 November 2012
Arabic
Original: French

الدورة السابعة والستون

البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة عايدة **هودجيتش** (البوسنة والهرسك)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٣ من جدول الأعمال (انظر A/67/440، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٢٩ و ٣٠ المعقودتين في ١٥ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويرد سرد لنظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/67/SR.29 و 30).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/67/L.2 و A/C.2/67/L.39

٢ – في الجلسة ٢٩ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الجزائر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ”إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحت الرمز A/67/440 و Add.1 و 2.

111212 071212 12-60668 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر'' (A/C.2/67/L.2)، ونصه كما يلي:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى إعلان ألماتي وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

''**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية،

''**وإذ تشير كذلك** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية،

''**وإذ تشير** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود عام ٢٠١٢ المعنونة 'المستقبل الذي نصبو إليه'،

''**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٢/٦٣ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي،

''**وإذ تحيط علما** بإعلان ألماتي الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الرابع لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية المعقود في ألماتي، كازاخستان، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢،

''**وإذ تحيط علما أيضا** بالوثائق الختامية للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في الدوحة في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، والبيان الوزاري الصادر عن البلدان النامية غير الساحلية الذي اعتُمد في إطار تلك الدورة،

''**وإذ تحيط علما كذلك** بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي الحادي عشر للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٦أيلول/سبتمبر ٢٠١٢،

''**وإذ تسلم** بأن عدم وجود منافذ برية إلى البحر الذي يزيده سوءا البعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره لا تزال تشكل

عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيرا سلبيا في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

”**وإذ تعيد تأكيد** أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطارا أساسيا لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

”**وإذ تشير** إلى قرارها ٦٦/٢١٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الذي قررت فيه عقد مؤتمر عشري شامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٤، تسبقه، عند الاقتضاء، أعمال تحضيرية على المستويين الإقليمي والعالمي، وأعمال تحضيرية مواضيعية،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام المعنون ’تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية‘؛

”٢ - **تعيد تأكيد** حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

”٣ - **تعيد أيضا تأكيد** أن لبلدان المرور العابر، ممارسة لسيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا تمس الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال مصالحها المشروعة؛

”٤ - **تهيب** بالشركاء في التنمية والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية تقديم مساعدة تقنية ومالية ملائمة وكبيرة يجرى تنسيقها على نحو أفضل، وبخاصة في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

”٥ - **تعيد تأكيد** التزامها التام بأن تلبي، بشكل عاجل، الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتتصدى للتحديات التي تواجهها عن

طريق التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي، على النحو الوارد في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

"٦ - **تدعو** الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية إلى التعجيل بتعزيز تنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي والإجراءات المحددة الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، على نحو أفضل تنسيقا، وخصوصا لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين سبل الاتصال والهياكل الأساسية للطاقة، بهدف تعزيز الربط الإلكتروني داخل المنطقة الواحدة، وتدعيم قدراتها التحليلية للمساعدة على وضع وتنفيذ سياسات النقل المتماسكة والشاملة دعما لممرات العبور اللازمة لتيسير التجارة، وتشجع في هذا الصدد على تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي الذي يوفر حلولا أكثر ملاءمة ومباشرة وفعالية في معالجة قضايا البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛

"٧ - **تعرب عن القلق** من أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية ما زالا ضعيفين للغاية أمام الصدمات الخارجية والتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها على المواجهة والحفاظ على أوجه التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات برنامج عمل ألماتي؛

"٨ - **تشجع** المنظمات الدولية المعنية، بما فيها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات البحث المعنية، على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، على إجراء بحوث بشأن مدى ضعف البلدان النامية غير الساحلية في مواجهة الصدمات الخارجية، من خلال وضع مجموعة من المؤشرات لمواطن الضعف التي يمكن أن تستخدمها البلدان النامية غير الساحلية لأغراض الإنذار المبكر؛

"٩ - **تؤكد** أهمية التجارة الدولية وتيسير التجارة باعتبارهما من أولويات برنامج عمل ألماتي، وتلاحظ أن المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من

أجل زيادة الكفاءة في تدفق السلع والخدمات وتحسين القدرة التنافسية على الصعيد الدولي نتيجة لانخفاض تكاليف المعاملات، وتهيب بالمجتمع الدولي كفالة أن يفي الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الوارد في الوثيقة الختامية لجولة الدوحة بالهدف المتمثل في تخفيض تكاليف المعاملات، بوسائل شتى منها تخفيض مدة النقل وزيادة التيقن في مجال التجارة العابرة للحدود؛

"١٠ - **تهيب** بالشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا، مع إيلاء الاعتبار الكافي للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك بناء القدرات لصياغة السياسات التجارية والمشاركة في المفاوضات التجارية وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تنويع منتجاتها المخصصة للتصدير وزيادة قيمتها المضافة من خلال مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتعزيز القدرات الإنتاجية بقصد زيادة القدرة التنافسية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في أسواق الصادرات، لا سيما عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

"١١ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية مواصلة إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها المناسبة، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى القيام بذلك، مع المراعاة التامة للاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، وتشجعها على أن تستمر، حسب الاقتضاء، كل في نطاق ولايته، في دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطرق منها برامج المساعدة التقنية المتسقة والمنسقة بشكل جيد في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة؛

"١٢ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، من أجل تطوير الهياكل الأساسية والربط الإلكتروني وتحقيق التكامل في شبكات السكك الحديدية والطرق الإقليمية وتعزيز الأطر القانونية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتشجعها على مواصلة تقديم دعمها، وترحب في هذا الصدد بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب الممثل السامي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع

مفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، من أجل المساعدة على وضع اتفاق حكومي دولي بشأن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا؛

"١٣ - **تحث** البلدان النامية غير الساحلية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء مركز تفكير دولي للبلدان النامية غير الساحلية أو لم تصدق عليه بعد على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن من أجل تمكين مركز التفكير من العمل بكامل طاقته، وتدعو مكتب الممثل السامي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية والدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، إلى دعم مركز التفكير ليتمكن من الاضطلاع بدوره؛

"١٤ - **تحيط علما** بنتائج الاجتماع المواضيعي العالمي الرفيع المستوى بشأن التجارة العالمية وتيسير التجارة والمعونة التجارية الذي عُقد في ألماتي في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر العشري الشامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

"١٥ - **تقرر** أن يُعقد في عام ٢٠١٤، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في الفقرة ٢١ من قرارها ٦٦/٢١٤، مؤتمر عشري شامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي، مدته خمسة أيام في مكان وموعد يحددان لاحقا بالتشاور مع الحكومة المضيفة، تكون ولاية المؤتمر على النحو التالي:

"(أ) إجراء تقييم شامل لتنفيذ أقل البلدان نموا وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية لبرنامج عمل ألماتي، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتحديد العقبات والقيود التي صودفت، وكذلك الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها؛

"(ب) تحديد السياسات الفعالة على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والمحلي في ضوء نتيجة التقييم، وكذلك التحديات والفرص الجديدة والناشئة، والوسائل اللازمة لمواجهة التحديات واستغلال الفرص؛

"(ج) التأكيد من جديد على الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها، وفق ما أُعلن عنه في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخصوصا الاحتياجات المتصلة بالتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

”(د) حشد المزيد من الدعم والعمل الدوليين لصالح البلدان النامية غير الساحلية، وصياغة واعتماد إطار جديد للشراكة الإنمائية للعقد القادم بهدف دعم البلدان النامية غير الساحلية في ما تبذله من جهود من أجل الاندماج الفعال في النظام التجاري الدولي والاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة؛

”١٦ - **تقرر أيضا** أن تُعقد اجتماعات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية التي نصت عليها الجمعية العامة في الفقرة ٢٢ من قرارها ٦٦/٢١٤ في نيويورك في كانون الثاني/ يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٤، وأن يستغرق كل اجتماع ثلاثة أيام عمل؛

”١٧ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يكفل، بوصفه مركز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأعمال التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العشري، عملا بالقرار ٦٦/٢١٤، التحضير للمؤتمر بفعالية وكفاءة وفي الوقت المناسب، وأن يواصل حشد المشاركة النشطة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتنسيق تلك المشاركة؛

”١٨ - **تطلب** من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية تقديم الدعم اللازم للعملية التحضيرية وللمؤتمر نفسه والمشاركة فيهما بفعالية، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولي للنقل على الطرق ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى القيام بذلك، كل في نطاق ولايته؛

”١٩ - **تدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية، وغيرها من الجهات المانحة، إلى تقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي ومشاركة ممثلي البلدان النامية غير الساحلية في كل من العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه؛

”٢٠ - **تقر** بأهمية إسهام ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية؛

”٢١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة،

وبالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، باتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف الجهود الإعلامية والمبادرات المناسبة الأخرى الرامية إلى تعزيز الوعي العام لصالح المؤتمر، بطرق منها إبراز أهداف المؤتمر وأهميته؛

”٢٢ - **تطلب** إلى الأمناء التنفيذيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن يضعوا، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع مكتب الممثل السامي، الترتيبات الفنية والتنظيمية اللازمة وأن ينظموا الاجتماعات الاستعراضية التحضيرية على الصعيد الإقليمي في عام ٢٠١٣؛

”٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي وعن التقدم المحرز في العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العشري؛

”٢٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين، في إطار البند المعنون ’مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة‘، البند الفرعي المعنون ’المؤتمر العشري الشامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي‘.

٣ - وكان معروضا على اللجنة، في جلستها ٣٠ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، مشروع قرار بعنوان ”إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر“ (A/C.2/67/L.39)، قدمه نائب رئيس اللجنة، توحيد الإسلام (بنغلاديش)، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/67/L.2.

٤ - وفي الجلسة نفسها، تلا أمين اللجنة بيانا بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/67/L.39.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى نائب رئيس اللجنة ببيان صوّب فيه شفويا الفقرة ٢٠ (أ) من منطوق مشروع القرار بإضافة العبارة ”تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية“ بعد عبارة ”برنامج عمل ألماتي“.

٦ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/67/L.39، بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٩).

٧ - وبعد اعتماد مشروع القرار A/C.2/67/L.39، أدلى ببيان ممثل كل من دولة بوليفيا المتعددة القوميات وشيلي والولايات المتحدة الأمريكية (انظر A/C.2/67/SR.30).

٨ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/67/L.39، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/67/L.2 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٩ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان ألماتي[١] وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٢]،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٥٨/٢٠١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢٠٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/٢٠٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٨٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/٢١٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/٢١٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[٣]،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[٤]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود عام ٢٠١٢ المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٥]،

---

(١) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٣) القرار ٥٥/٢.

(٤) القرار ٦٥/١.

(٥) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢/٦٣ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي،

وإذ تحيط علما بإعلان ألماتي الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع الرابع لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في ألماتي، كازاخستان، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢[٦]،

وإذ تحيط علما أيضا بالوثائق الختامية للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في الدوحة في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، والبيان الوزاري الصادر عن البلدان النامية غير الساحلية الذي اعتُمد في إطار تلك الدورة،

وإذ تحيط علما كذلك بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي الحادي عشر للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢[٧]،

وإذ تسلم بأن عدم وجود منافذ برية إلى البحر الذي يزيده سوءا البعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة وأخطاره لا تزال تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر تأثيرا سلبيا في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تسلم أيضا بأن المسؤولية عن إقامة نظم نقل عابر فعالة تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ تعيد تأكيد أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطارا أساسيا لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٤/٦٦ الذي قررت فيه عقد مؤتمر عشري شامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٤، تسبقه، عند الاقتضاء، أعمال تحضيرية إقليمية وعالمية ومواضيعية،

---

(٦) A/67/386، المرفق.

(٧) A/67/495، المرفق.

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام المعنون ”تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية“[٨]؛

٢ - **تعيد تأكيد** حق البلدان غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه وحرية المرور عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

٣ - **تعيد أيضا تأكيد** أن لبلدان المرور العابر، ممارسة لسيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا تمس الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال مصالحها المشروعة؛

٤ - **تهيب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية اتخاذ جميع التدابير المناسبة، على النحو المبين في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الثالثة والستين بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي[٩]، للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية أن تعزز توليها زمام أمر برنامج عمل ألماتي بزيادة مراعاة تعميمه في استراتيجيات التنمية الوطنية فيها؛

٥ - **تهيب** بالشركاء في التنمية والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية تقديم مساعدة تقنية ومالية ملائمة وكبيرة يجرى تنسيقها على نحو أفضل، وبخاصة في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة، إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٦ - **تعيد تأكيد** التزامها التام بأن تلبي، بشكل عاجل، الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتتصدى للتحديات التي تواجهها عن طريق التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي، على النحو الوارد في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

٧ - **تدعو** الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية إلى التعجيل بتعزيز تنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي والإجراءات المحددة الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، على نحو أفضل تنسيقا،

---

(٨) A/67/210.

(٩) انظر القرار ٢/٦٣.

وخصوصا لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين سبل الاتصال والهياكل الأساسية للطاقة، بهدف تعزيز الربط الالكتروني داخل المنطقة الواحدة، وتدعيم قدراتها التحليلية للمساعدة على وضع وتنفيذ سياسات النقل المتماسكة والشاملة دعما لممرات العبور اللازمة لتيسير التجارة، وتشجع في هذا الصدد التعاون على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي الذي يوفر حلولا أكثر ملاءمة ومباشرة وفعالية في معالجة قضايا البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛

٨ - **تعرب عن القلق** من أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية ما زالا ضعيفين للغاية أمام الصدمات الخارجية والتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز قدرتها على المواجهة والحفاظ على أوجه التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات برنامج عمل ألماتي؛

٩ - **تشجع** المنظمات الدولية المعنية، بما فيها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات البحث المعنية، على مساعدة البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، على إجراء بحوث بشأن مدى ضعف البلدان النامية غير الساحلية في مواجهة الصدمات الخارجية، من خلال وضع مجموعة من المؤشرات لمواطن الضعف التي يمكن أن تستخدمها البلدان النامية غير الساحلية لأغراض الإنذار المبكر؛

١٠ - **تؤكد** أهمية التجارة الدولية وتيسير التجارة باعتبارهما من أولويات برنامج عمل ألماتي، وتلاحظ أن المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة الكفاءة في تدفق السلع والخدمات وتحسين القدرة التنافسية على الصعيد الدولي نتيجة لانخفاض تكاليف المعاملات، وتهيب بالمجتمع الدولي كفالة أن يفي الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الوارد في الوثيقة الختامية لجولة الدوحة بالهدف المتمثل في تخفيض تكاليف المعاملات، بوسائل شتى منها تخفيض مدة النقل وزيادة التيقن في مجال التجارة العابرة للحدود؛

١١ - **تهيب** بالشركاء في التنمية أن ينفذوا مبادرة المعونة التجارية تنفيذا فعالا، مع إيلاء الاعتبار الكافي للاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك بناء القدرات لصياغة السياسات التجارية والمشاركة في المفاوضات التجارية وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وكذلك تنويع منتجاتها المخصصة للتصدير من خلال مشاركة القطاع

الخاص، بما في ذلك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بقصد زيادة القدرة التنافسية لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية في أسواق الصادرات؛

١٢ - **تسلم** بأن اقتصادات الكثير من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية التي تكون في كثير من الأحيان ذات قيمة مضافة منخفضة، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز الجهود المبذولة لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع قاعدتها الاقتصادية والتشجيع على نقل التكنولوجيات المتعلقة بنظم النقل العابر، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفق شروط متفق عليها بصورة متبادلة، وتعزيز القيمة المضافة لصادراتها عن طريق تنمية قدراتها الإنتاجية؛

١٣ - **تشجع** على مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية دعما للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية نحو التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي؛

١٤ - **تؤكد** الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار المباشر الأجنبي في التعجيل بالتنمية والحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل ونقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية وتدفقات رؤوس الأموال غير المنشئة للديون، وتسلم بالدور المهم لمشاركة القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق في البلدان النامية غير الساحلية وبالإمكانيات التي تنطوي عليها تلك المشاركة، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء على تيسير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تعمل على تعزيز تهيئة بيئة مؤاتية لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي ومشاركة القطاع الخاص؛

١٥ - **تسلم** بأن توسيع نطاق التعاون وزيادة فعاليته فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبين تلك البلدان وبلدان المرور العابر النامية ضروريان لكفالة اتباع نهج منسق في إعداد إصلاحات لسياسة تيسير التجارة والنقل عبر الحدود وفي تنفيذها ورصدها، وتشجع في هذا الصدد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على أن تصدق، حسب الاقتضاء، على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بتيسير النقل والتجارة، وأن تنفذها على نحو فعال؛

١٦ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية مواصلة إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها المناسبة، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى القيام

بذلك، مع المراعاة التامة للإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة، وتشجعها على أن تستمر، حسب الاقتضاء، كل في نطاق ولايته، في دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطرق منها برامج المساعدة التقنية المتسقة والمنسقة بشكل جيد في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة؛

١٧ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، من أجل تطوير الهياكل الأساسية والربط الالكتروني وتحقيق التكامل في شبكات السكك الحديدية والطرق الإقليمية وتعزيز الأطر القانونية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتشجعها على مواصلة تقديم دعمها، وترحب في هذا الصدد بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب الممثل السامي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، من أجل المساعدة على وضع اتفاق حكومي دولي بشأن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا؛

١٨ - **تحث** البلدان النامية غير الساحلية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء مركز تفكير دولي للبلدان النامية غير الساحلية أو لم تصدق عليه بعد على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن من أجل تمكين مركز التفكير من العمل بكامل طاقته، وتدعو مكتب الممثل السامي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية والدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، إلى دعم مركز التفكير ليتمكن من الاضطلاع بدوره؛

١٩ - **تحيط علما** بنتائج الاجتماع المواضيعي العالمي الرفيع المستوى بشأن التجارة العالمية وتيسير التجارة والمعونة التجارية الذي عُقد في ألماتي في ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر العشري الشامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٢٠ - **تقرر** أن يُعقد في عام ٢٠١٤، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في الفقرة ٢١ من قرارها ٦٦/٢١٤، مؤتمر عشري شامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي، على أعلى مستوى ممكن وبأكثر السبل فعالية من حيث التكاليف، مدته ثلاثة أيام، في مكان وموعد يحددان لاحقا بالتشاور مع الحكومة المضيفة، وتكون ولاية المؤتمر على النحو التالي:

(أ) إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

(ب) تحديد السياسات الفعالة على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والمحلي المتعلقة بالتجارة الدولية والتعاون في مجال النقل العابر واستعراض الحالة الراهنة لنظم النقل العابر في ضوء التحديات والشراكات والفرص الجديدة والناشئة والوسائل اللازمة لمواجهتها؛

(ج) التأكيد من جديد على الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها، وفق ما أُعلن عنه في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

(د) حشد الدعم والعمل الدوليين لصالح البلدان النامية غير الساحلية، وصياغة واعتماد إطار جديد للشراكة الإنمائية للعقد القادم؛

٢١ - **تقرر أيضا** أن تُعقد اجتماعات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية التي نصت عليها الجمعية العامة في الفقرة ٢٢ من قرارها ٦٦/٢١٤ في نيويورك في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٤، وأن يستغرق كل اجتماع يومي عمل، وذلك بأكثر السبل فعالية من حيث التكاليف؛

٢٢ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي أن يكفل، بوصفه مركز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأعمال التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العشري، عملا بالقرار ٦٦/٢١٤، التحضير للمؤتمر بفعالية وكفاءة وفي الوقت المناسب، وأن يواصل حشد المشاركة النشطة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتنسيق تلك المشاركة؛

٢٣ - **تطلب** من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية تقديم الدعم اللازم للعملية التحضيرية وللمؤتمر نفسه والمشاركة فيهما بفعالية، وتدعو المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولي للنقل على الطرق ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى القيام بذلك، كل في نطاق ولايته؛

٢٤ - **تدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية، وغيرها من الجهات المانحة، إلى تقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي ومشاركة ممثلي البلدان النامية غير الساحلية في كل من العملية التحضيرية والمؤتمر نفسه؛

٢٥ - **تقر** بأهمية إسهام ومشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بمساعدة المؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة، وبالتعاون مع مكتب الممثل السامي، باتخاذ التدابير اللازمة لتكثيف الجهود الإعلامية والمبادرات المناسبة الأخرى الرامية إلى تعزيز الوعي العام لصالح المؤتمر، بطرق منها إبراز أهداف المؤتمر وأهميته؛

٢٧ - **تطلب** إلى الأمناء التنفيذيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن يضعوا، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع مكتب الممثل السامي، الترتيبات الفنية والتنظيمية اللازمة وأن ينظموا الاجتماعات الاستعراضية التحضيرية على الصعيد الإقليمي في عام ٢٠١٣؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي وعن التقدم المحرز في العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض العشري؛

٢٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين، في إطار البند المعنون ''مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة''، بنداً فرعياً بعنوان ''المؤتمر العشري الشامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي''.